استطلاع للرأي اجراه مركز العالم العربي للبحوث والتنمية

٧٨٪ يؤيدون مشاركة السلطة الفلسطينية في مؤتمر أنابوليس ٣٦٪ يحملون «حماس» مسؤولية احداث غزة الاخيرة

٣٧٪ يعبرون عن رضاهم عن اداء حكومة فياض ٣٦٪ يصوتون لـ «فتح» و ١٤٪ لـ «حماس» في الانتخابات التشريعية القادمة

رام الله - اجرى مركز العالم العربي للبحوث والتنمية «اوراد» استطلاعاً للرأي العام الفلسطيني حول مؤتمر انابوليس الدولي للسلام والمفاوضات وقضايا الوضع النهائي وتقييم المؤسسات والقادة السياسيين والانتخابات والتأييد السياسي وتقييم المحافظين واعضاء المجلس التشريعي.

وبلغ حجم عينة الاستطلاع ٣٢٠٠ فلسطيني من كلا الجنسين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكانت نسبة الخطأ فيه + ٢٪، علماً ان العمل الميداني استمر من ١٨-١٩ تشرين الثاني الجاري.

وتؤكد نتائج الاستطلاع ارتفاع نسبة الفلسطينيين الذين يعرفون عن الاجتماع، مقارنة بنسبتهم قبل شهر من الآن، حيث صرح ٤٧٪ بأنه لديهم معلومات حول مؤتمر أنابولس، بينما صرح ٢٧٪ بأنه ليس لديهم معلومات (هذا مقارنة مع ٣٧٪ الشهر الفائت).

ويؤيد ٤٧٪ من المستطلعين، و١٦٪ يؤيدون إلى حد ما المشاركة في اجتماع أنابوليس، فيما يعارضه نحو ٣٠٪.

وترتفع نسبة المؤيدين لانعقاد المؤتمر، في قطاع غزة حيث تصل إلى نسبة ٥٣٪، مقارنة بنحو ٤٧٪ في الضفة الغربية.

وجاءت أعلى نسب الدعم للاجتماع حسب المحافظات كالتالي: خان يونس (٥٩٪)، جباليا (٥٨٪)، أريحا (٥٦٪)، دير البلح (٥٤٪)، رام الله وطوباس (٥٠٪) لكل منهما. أما المحافظات الأقل تأييداً للاجتماع فهي القدس والخليل، إذ لم تتجاوز نسبة المؤيدين لانعقاد الاجتماع نسبة ٣٨٪ لكل منهما.

وعبر ٤٥٪ من المستطلعين عن اعتقادهم أن الاجتماع لن يفضي لأي نتائج إيجابية أو ملموسة لصالح الفلسطينيين، كما عبر ٤٠٪ عن اعتقادهم بأن شيئاً لن يتغير على الأرض نتيجة لهذا الاجتماع.

ويعتقد ١٥٪ من المستطلعين أن من شأن إجتماع أنابوليس أن يعزز قوة الاحتلال الإسرائيلي.

وعلى العكس من ذلك، يرى ٢٦٪ من المستطلعين أن الاجتماع الدولي ممكن أن يحد من التقييدات الاسرائيلية، ويسهم في تحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين تحت الاحتلال.

ويعتقد ١١٪ من المستطلعين فقط، أن أنابوليس سيؤسس لانطلاق مفاوضات قضايا الوضع النهائي، مثل: اللاجئين، والقدس، والمستوطنات.

وتعتقد غالبية المستطلعين (٥٥٪)، أن من شأن فشل اجتماع أنابوليس أن تتجه الاوضاع الفلسطينية نحو مزيد من التدهور، في حين يرى ٣٤٪ أن فشل أنابوليس لن يقود لأي تغير على الأوضاع.

الإطار التفاوضي/ المرجعية التفاوضية

وعند سؤال المستطلعين الفلسطينيين عن أفضل الأطر المرجعية للتفاوض، أوضحت النتائج ما يلي: عبر ٣٦٪ من المستطلعين عن تفضيلهم لمبادرة السلام العربية كأساس تفاوضي، فيما يرى ٢٤٪ أن قرارات الأمم المتحدة هي أفضل المرجعيات التفاوضية، و ٢٣٪ يؤيدون الاستناد لخطة خارطة الطريق كأساس للمفاوضات القادمة، في حين عبر ١٧٪ من المستطلعين عن معارضتهم لاستخدام أي من المرجعيات السابقة كأساس للمفاوضات القادمة.

وعند سؤال المستطلعين عن درجة أهمية أربع من القضايا المطروحة للمفاوضات وهي (اللاجئون، القدس، المستوطنات، المعتقلين)، فإن الأغلبية الساحقة عبرت بأن جميع هذه القضايا مهمة جداً.

واحتلت القدس المرتبة الأولى في إجابات المستطلعين، إذ عبر ٩٥٪ عن أهمية أن تولى القدس أولوية لدى المفاوض الفلسطيني.

وجاءت قضية المعتقلين الفلسطينين في المرتبة الثانية، حيث عبر ٩٥٪ من المستطلعين عن أن هذه القضية تعتبر مهمة جداً بالنسبة لهم.

ويرى ٨٠٪ من المستطلعين أن قضية اللاجئين مهمة جداً (و ١٣٪ مهمة)، أما المستوطنات فيرى ٧٥٪ من المستطلعين أنها قضية مهمة جداً (و ١٤٪ يرون أنها مهمة).

تصورات قضايا الوضع النهائي

وعند سؤال المستطلعين عن بعض التصورات المطروحة لقضايا الوضع النهائي حول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فقد جاءت إجاباتهم في هذا الاستطلاع لتؤكد نتائج الاستطلاع السابق للمركز في الشهر المنصرم.

حل الدولتين:

غالبية المستطلعين تؤيد (٧٢٪)، أو تؤيد إلى حد ما حل الدولتين، على أساس قرار الأمم المتحدة ٢٤٢ (دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى جانب دولة إسرائيل).

ولم تبين نتائج الاستطلاع فروقات تذكر بين إجابات مستطلعي الضفة الغربية وقطاع غزة، تجاه هذه القضية.

اللاجئون:

يؤيد غالبية المستطلعين (٧٥٪) بشكل كامل أو إلى حد ما، حل مشكلة اللاجئين على أساس عودة غالبية اللاجئين إلى أراضي الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى عودة أعداد منهم إلى داخل أراضي ١٩٤٨ (إسرائيل).

القدس:

يؤيد حوالي ٣٨٪ من المستطلعين (أو يؤيدون إلى حد ما)، حلا لقضية القدس يقوم على أساس تقاسم المدينة: القدس الشرقية تحت السيطرة الفلسطينية، والقدس الغربية تحت سيطرة إسرائيلية، مع إمكانية لتبادل بعض المناطق بين الجانبين.

ومن الجدير بالملاحظة، أن المعارضة لهذا السيناريو تبقى أعلى من التأييد، إذ تبلغ (٦٠٪)، ومن الواضح أن هذا الموقف يعود أساساً لدرجة الأهمية التي يوليها الفلسطينيون لقضية القدس (حسب القسم السابق).

المستوطنات:

يعارض ٤٧٪ من المستطلعين اشتراط الإسرائيليين تفكيك معظم المستوطنات مقابل ضم التجمعات الاستيطانية لإسرائيل في مقابل تحويل بعض الأراضي داخل إسرائيل للسيطرة الفلسطينية، في حين يؤيد هذا السيناريو نحو ٣٠٪ من المستطلعين.

السلطة الفلسطينية والمواقف العربية

وتؤيد غالبية المستطلعين (٧٨٪) مشاركة السلطة الوطنية الفلسطينية في اجتماع أنابوليس، ويأتي هذا الدعم الكبير لمشاركة السلطة برغم أن ٤٩٪ من المستطلعين يشعرون أن الأوضاع الفلسطينية الداخلية لن تسمح بوجود موقف فلسطيني قوي في هذا الاجتماع.

الصدامات الأخيرة في القطاع

وفي ضوء الأحداث الأخيرة في قطاع غزة، والتي استشهد فيها «٧» فلسطينيين خلال حفل تأبين الرئيس الراحل ياسر عرفات، إضافة لاستمرار حالة النزاع بين الفصائل الفلسطينية، لا سيما بين حركتي «فتح» و«حماس»، فإن نسبة المستطلعين الذين يعتقدون أن المجتمع الفلسطيني يتحرك بالاتجاه الخاطئ بلغت ٦٩٪، في حين يرى ٢٢٪ من المستطلعين فقط أن المجتمع الفلسطيني يتحرك باتجاه صحيح.

أما لمن يوجه الفلسطينيون لومهم بالنسبة للصدامات الأخيرة، فقد عبر ٣٦٪ من المستطلعين عن لومهم لحركة «حماس» وقوتها التنفيذية، بالمقارنة مع ٧٪ فقط يوجهون لومهم لحركة «فتح». في حين عبر ثلث المستطلعين (٣٣٪) عن لومهم لكل من «فتح» و«حماس» على حد سواء، كما عبر ١٦٪ من المستطلعين عن لومهم لقوى خارجية نتيجة العنف الذي شهده قطاع غزة مؤخراً.

تقييم حكومتي فياض وهنية

ولدى تقييم حكومة د. سلام فياض، وحكومة اسماعيل هنية المقالة، حصلت حكومة فياض على تقييم إيجابي أعلى لدى المستطلعين، مقارنة بحكومة هنية، إذ عبر ٣٧٪ من المستطلعين عن تقييمهم لأداء حكومة فياض بالجيد، مقارنة بنحو ٢٣٪ يعطون حكومة هنية التقييم ذاته.

كما قيم ٤٨٪ من المستطلعين أداء حكومة هنية بالضعيف، بالمقارنة مع ٢٦٪ يقيمون أداء حكومة فياض بالضعيف.

ويرتفع التقييم السلبي لحكومة هنية في قطاع غزة، مقارنة بالضفة الغربية، إذ تصل نسبة من يقيمون أداء هذه الحكومة بالضعيف حوالي ٥٠٪ من مستطلعي القطاع، مقارنة ب ٤٦٪ من مستطلعي الضفة الغربية. كذلك يقيّم ثلث مستطلعي القطاع أداء حكومة فياض بالضعيف، مقارنة بنحو ٢٢٪ يعطون هذه الحكومة التقييم ذاته في الضفة الغربية.

كذلك، فإن التقييم الإيجابي لحكومة فياض ليس مقتصراً على مناطق الضفة الغربية، فقد جاء تقييم حكومة فياض مرتفعا في المناطق التالية: قلقيلية (٥١٪)، سلفيت (٤٧٪)، جباليا ورفح (٤٤٪) لكل منهما، طوباس ومدينة غزة (٤٢٪) لكل منهما.

أما أعلى معدلات التقييم السلبي لحكومة فياض فقد جاء في خمس من مناطق القطاع: مدينة غزة (٣٥٪)، دير البلح (٣٤٪)، خان يونس (٣٣٪)، جباليا ورفح (٣٠٪) لكل منهما. وفي الضفة الغربية، جاء أعلى معدل للتقييم السلبي لحكومة فياض في جنين (٢٨٪).

وحصلت حكومة هنية على أعلى نسبة تقييم إيجابي في كل من: مدينة غزة (٣٥٪)، جباليا ورفح (٢٩٪) لكل منهما، قلقيلية والخليل وخان يونس (٢٧٪) لكل منهم، دير البلح وجنين (٢٤٪) لكل منهما.

أما أكثر التقييمات السلبية لأداء حكومة هنية فقد جاء في المناطق التالية: جباليا (٥٨٪)، نابلس (٥٦٪)، بيت لحم (٥٣٪)، دير البلح (٥١٪)، خان يونس (٥٠٪)، قلقيلية (٤٩٪)، رفح ومدينة غزة (٤٧٪) لكل منهما.

التصويت للقوائم الانتخابية

بالمقارنة مع استطلاع الشهر الماضي، لم تحرز حركة «فتح» أي دعم إضافي، حيث عبر ٣٦٪ من المستطلعين بأنهم سيصوتون لقائمة هذه الحركة في حال إجريت الانتخابات التشريعية (مقارنة بنحو ٤٠٪ في استطلاع تشرين الثاني). ومن الملاحظ أن نسبة التصويت لقائمة حركة «فتح» ترتفع في قطاع غزة (٤٣٪)، مقارنة بالضفة الغربية إذ تصل هذه النسبة لحوالي (٣٢٪).

وهناك تراجع مستمر في شعبية حركة «حماس»، منذ الانتخابات التشريعية الأخيرة (التي أجريت في كانون الثاني ٢٠٠٦)، ففي الوقت الذي حصلت فيه «حماس» على حوالي ٤٤٪ من أصوات الناخبين، فإن الاستطلاع الحالي يبين أن ١٤٪ فقط ممن استطلعت أراؤهم سيدلون بأصواتهم لقائمة الإصلاح والتغيير التابعة للحركة (١٨٪ من مستطلعي قطاع غزة، و١١٪ من مستطلعي الضفة الغربية). مع ضرورة الانتباه الى أن التراجع في شعبية «حماس»، لا يعكس ارتفاعا في تأييد حركة «فتح»، أو الكتل الانتخابية الأخرى، إذ عبر ٤١٪ من المستطلعين أنهم إما لم يحسموا أمر مشاركتهم في الانتخابات التشريعية القادمة، أو أنهم لم يقرروا بعد لمن سيدلون بأصواتهم.

تجدر الإشارة في هذا السياق الى أن الذين لم يقرروا لمن سيصوتون، وأولئك الذين لم يحسموا أمر مشاركتهم في الانتخابات، كان لهم الأثر الدراماتيكي في حسم نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة في مطلع ٢٠٠٦، إذ اتضح أن نسبة عالية منهم كان يبطن دعما «خفيا» لحركة «حماس»، ما يستدعي دراسة السلوك والتوجهات الانتخابية لهذه الفئة بشكل منفصل وأكثر عمقاً.

وتظهر نتائج هذا الاستطلاع ضعفاً كبيراً في مدى تأييد الجمهور للقوائم الانتخابية الأخرى التي شاركت في انتخابات ٢٠٠٦، إذ تراوحت نسبة تأييدها لدى شريحة المستطلعين بين أقل من ١٪- ٣٪.

ومناطقياً تحصل حركة «فتح» على أعلى نسب تصويت لها في كل من: جباليا (٥٠٪)، خان يونس (٤٩٪)، دير البلح (٤٣٪)، بيت لحم وقلقيلية (٤١٪). أما أقل المناطق تصويتاً لها فكانت: القدس (٢٢٪)، رام الله (٣١٪)، والخليل وجنين (٣٠٪).

أما حركة «حماس»، فتحصل على أعلى نسب التصويت في كل من مدينة غزة (٢٤٪)، والخليل (١٧٪). أما أقل نسب التصويت لها فكانت في نابلس (٨٪)، وفي كل من سلفيت وطوباس والقدس (٩٪) لكل منهما.

أما باقي (المجموعات المستقلة)، «فتحصل على أعلى نسبة تأييد في القدس (١٩٪)، وأقل تأييد لها كان في خان يونس (٣٪).

وأكثر من ٤٨٪ من مستطلعي جنين، والقدس، ورام الله، وطوباس لم يحسموا بعد أمر مشاركتهم بالانتخابات، أو لم يقرروا لمن سيدلون بأصواتهم.

التصويت للانتخابات الرئاسية

في هذا السيناريو للتنافس على مقعد رئاسة السلطة الفلسطينية، تم السؤال حول ١١ شخصية سياسية فلسطينية: ٣ شخصيات من حركة «فتح»، و ٣ شخصيات من حركة «حماس»، وشخصيتين مستقلتين، و٣ شخصيات من اليسار الفلسطيني (الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، وحزب الشعب)، وفي هذه الحالة، يحصل الرئيس محمود عباس على ٢٢٪، ومروان البرغوثي على ١٥٪، يليهما مباشرة إسماعيل هنية إذ يحصل على ١٤٪ من أصوات المستطلعين.

ويحصل مرشحو «فتح» الثلاثة (مجتمعين) على ٤٠٪ من الأصوات، في مقابل ١٦٪ من الأصوات لمرشحي «حماس» الثلاثة مجتمعين.

ويحصل كل من سلام فياض، ومصطفى البرغوثي على ٤٪ من الأصوات لكل منهما.

ويحصل محمد دحلان على ٣٫٤٪ من الأصوات، متفوقا بذلك على اثنين من مرشحي «حماس» (محمود الزهار، وناصر الشاعر).

وتبلغ نسبة التصويت لدحلان في قطاع غزة ٨٫٤٪، مقارنة بأقل من ١٪ للزهار وحوالي ١٪ للشاعر (وزير التربية والتعليم العالي في حكومة «حماس» السابقة).

ويحصل مرشحو اليسار مجتمعين على ٢٪ فقط من الأصوات.

ومجدداً، عبر ٣٤٪ من المستطلعين، أنهم لم يحسموا أمر مشاركتهم في الانتخابات الرئاسية، أو أنهم لم يقرروا بعد لمن سيصوتون فيها.